

Distr.: General  
7 November 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة السادسة

#### محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الأربعاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كوهونا ..... (سري لانكا)

#### المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-50586X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

## البند ٨٥ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع) (A/68/213)

١ - السيد دياللو (السنغال): قال إن على الدول الأعضاء حشد كل الجهود لتعزيز سيادة القانون، وهذه مهمة تقع في صميم رسالة الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الهدف النبيل المتمثل في إقامة عالم من السلام والعدل تصان فيه كرامة الإنسان. إن سيادة القانون هي أيضا أساس الديمقراطية والحكم السليم واحترام حقوق الإنسان - وكلها احتياجات لجميع المجتمعات في العالم الحديث - والضمان الوحيد للتنمية المستدامة.

٢ - إن وفده سعيد إذ يلاحظ أن الأمم المتحدة تدعم الآن جهود أكثر من ١٥٠ بلدا في أنحاء العالم لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني. وفي مواجهة التحديات المعقدة التي يشهدها عالم تمزقه الأزمات المتعددة والمتشعبة، فإن البلدان النامية بالذات تحتاج إلى مساعدة المنظمة في بناء القدرات. إن إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/67/1) يوفر أساسا جيدا لعمل ملموس.

٣ - إن السنغال، منذ أن أصبحت دولة ذات سيادة، بذلت أقصى الجهد لإقامة دولة تحكمها سيادة القانون، مع احترام حقوق الإنسان وحرية الفرد والجماعة. إن الدستور السنغالي يكرس مبدأ الفصل بين السلطات، وينص صراحة على استقلال الهيئتين القضائية والتشريعية عن التنفيذية. إن ممارسة الحوار والتشاور في مجال السياسة قد ساعدت على الانتقال السلمي للحكم. ولما كان الحكم السليم والشفافية قيمتين يكرسهما الدستور، فإن السلطات تنشغل تماما بمكافحة الغدر، والرشوة، والاختلاس، وغيرها من الجرائم. وقد أنشئت مؤسسات جديدة لمكافحة الفساد، ومنها

محكمة خاصة ووكالتان مخولتان سلطة التحقيق وإحالة القضايا إلى المحكمة.

٤ - وعلى المستوى الدولي فإن احترام سيادة القانون هو الضمان الوحيد للتعايش السلمي بين الأمم. ولا غنى عن احترام وتطبيق القواعد والمبادئ المقبولة عموما للقانون الدولي والمعاهدات المتعددة الأطراف، ولا سيما المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤدي الانتهاكات المتكررة والصارخة للقانون الدولي وعدم وجود إرادة سياسية للتزام بهذه القواعد إلى التعويق البالغ لتطوير العلاقات الدولية المبنية حصرا على سيادة القانون. ويثني وفده على دور المحاكم الدولية، وبخاصة محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، في المساعدة على إيجاد عالم أكثر عدلا وسلاما.

٥ - السيدة حافظ (المملكة العربية السعودية): قالت إن الجمعية العامة، في قرارها ٩٧/٦٧، دعت الدول الأعضاء إلى التركيز على الموضوعين الفرعيين "سيادة القانون وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية". ووفدها ملتزم بهذه المهمة، فالتنمية وحقوق الإنسان والأمن والسلام أمور لا تتحقق إلا بسيادة القانون. وكل هذه الأمور موجودة في المملكة العربية السعودية، وإلا لما اجتمع على ترابها قرابة ثلاثة ملايين حاج لأداء فريضة الحج. إن الدستور مستمد من الشريعة الإسلامية، وقد كرس مبادئ احترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون.

٦ - وعلى المستوى الخارجي يؤكد وفدها ضرورة احترام القانون الدولي بما يتلاءم مع ما حدده ميثاق الأمم المتحدة. وعلاقات المملكة العربية السعودية مبنية على عدم الانحياز، والتعاون مع الدول الصديقة، ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية. إن ترشح المملكة العربية السعودية لعضوية مجلس الأمن قام على عملها

الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وتنظر هذه المحكمة الآن في المنازعات الناشئة عن الاتفاقات المعقودة في إطار الاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية الموحدة.

٩ - إن تسوية أي منازعات قد تنشأ من خلال الإجراءات المستقرة، تأسيساً على المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي وفي مناخ من الاحترام المتبادل والاستعداد للتراضي، هي الوسيلة إلى التوصل إلى تسوية نهائية ودائمة للمنازعات. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة والممارسة الدولية المستقرة طائفة من آليات تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. والمطلوب الآن نهج جديدة لإقناع الدول الأعضاء باستخدام هذه الآليات، ومنها توصيات مجلس الأمن إلى البلدان التي تشهد منازعات باللجوء إلى الوساطة أو إلى السبل القضائية لتسوية منازعاتها، وإنشاء صناديق استئمانية لمساعدة بعض البلدان في دفع نفقات اللجوء إلى المحاكم الدولية.

١٠ - إن الجزاءات الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية التي تطبق خارج إطار مجلس الأمن لن تؤدي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. إن الإعلان المنبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون يحث الدول على الامتناع عن اتخاذ هذه التدابير الانفرادية التي لا تتوافق مع القانون الدولي والميثاق، والتي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

١١ - إن سيادة القانون تقتضي تساوي جميع أشخاص القانون الدولي، وتتطلب منهم التقيد بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي. وعلى أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة أن تضرب المثل في هذا الشأن، بأن تضطلع بجميع أنشطتها بما يتفق والأساس القانوني لدورها، على النحو الوارد في وثيقة تأسيسها. ويرحب وفده بأي خطوات تتخذ لاستخدام أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون بكفاءة

من أجل السلام، ورفض استخدام القوة والعنف، وإدانة الإرهاب. وفي هذا الصدد تؤكد براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية.

٧ - إن المملكة العربية السعودية متمسكة باختيار السلام، وما زالت تدعم مبادرة السلام العربية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وتعمل على جعل الشرق الأوسط منطقة متروعة من جميع أسلحة الدمار الشامل. وهي لا تؤمن باستخدام القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية. وتعتز المملكة العربية السعودية بكونها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، انطلاقاً من إيمانها العميق بدور المنظمة في حفظ السلم والأمن في إطار المجتمع الدولي. والمملكة من الأعضاء الفاعلين في الكثير من المنظمات الدولية. وسياساتها الخارجية قائمة على التزامها بالميثاق، والمعاهدات المنضمة إليها، وقواعد القانون الدولي، وبجميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. إن مبادرة خدام الحرمين الشريفين لتأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في نيويورك ومركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا ما هما إلا نموذج للالتزام المملكة بأهداف الأمم المتحدة.

٨ - السيد أداموف (بيلاروس): قال إن موضوع المناقشة في الدورة الحالية، وهو سيادة القانون وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، هو تطور منطقي ناجم عن المناقشات التي دارت في الدورة السابقة في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية (قرار الجمعية العامة ١٠/٣٧). ويشارك وفده وكيل الأمين العام رأيه القائل إن الترتيبات الإقليمية تنطوي على إمكانية واسعة للمساعدة في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وللتدليل على هذه الإمكانية، فإنه يمكن الإشارة إلى أن مينسك هي مقر المحكمة الاقتصادية لرابطة الدول المستقلة ومحكمة الجماعة

١٥ - واتفقا مع التركيز المتفق عليه في المناقشة الراهنة، فإن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق أمر له الأولوية العليا من أجل بلوغ هدف صون السلام والأمن الدوليين. إن التسوية القضائية آلية مهمة متاحة للدول الأعضاء. وقد برهنت محكمة العدل الدولية على فعاليتها الملحوظة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وأصبحت لها شهرة مستحقة كمؤسسة نزيهة تتمتع بأعلى المعايير القانونية. وعلاوة على ذلك فإن لمحكمة التحكيم الدائمة دورا كبيرا في تسوية المنازعات التي تضم دولاً، وكيانات تابعة للدول، ومنظمات حكومية دولية، وجهات خاصة.

١٦ - إن الهند داعم قوي لاحترام سيادة الدول وسلامتها واستقلالها السياسي، وترى وجوب تفادي أي تدخل غير مأذون به في الشؤون الداخلية للدولة أو استخدام القوة. إن الالتزام بمبادئ سيادة القانون والتعاون المحسن بين الدول الأعضاء يمكن أن يكفلا تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

١٧ - السيد أوتسوكا (اليابان): قال إن سيادة القانون هي الركيزة الضرورية لأي مجتمع. إن المحاكم والهيئات القضائية الدولية، ولا سيما محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار والمحكمة الجنائية الدولية، تقوم بدور حيوي في صون السلام والأمن من خلال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتدعيم النظام القائم على قواعد، بالتطبيق العادل والنزيه للقانون. ومما يدل على التزام اليابان تبرعها المالي الكبير لهذه المؤسسات القضائية الدولية، ووجود قضاة من مواطنيها في هذه المؤسسات.

١٨ - ويثني وفده على عمل لجنة القانون الدولي في تدوين القانون الدولي وتوضيحه، مما يساهم في إيجاد نظام قانوني دولي مستقر ويمكن التنبؤ به. وفي الدورة الحالية ستناقش

صورة. وفي هذا الصدد يتعين على جميع هيئات الأمم المتحدة، ومنها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أن تلتزم بولاياتها بعناية.

١٢ - إن لسيادة القانون صلة وثيقة لا بالتنمية فحسب، بل أيضا بالعديد من القضايا الهامة الأخرى في جدول الأعمال الدولي. ويمكن للمساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة إلى الدول لبناء قدراتها في مجال الوفاء بالتزاماتها الدولية وإصلاح نظمها القضائية وإجراءاتها التشريعية أن تساعد في حل طائفة كاملة من المشاكل.

١٣ - السيد ميسرا (الهند): قال إن الإعلان المنبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون راعي الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وشدد على تنفيذ مبادئ سيادة القانون تحقيقاً لأهداف السلام والأمن الدوليين، والتعايش السلمي، وتحقيق العدل بين الجنسين، والتنمية. وشدد الإعلان أيضا على أهمية إصلاح مجلس الأمن، وهو أمر يراه وفده ضروريا لتكون هذه الهيئة أوسع تمثيلا وأكثر فعالية وشفافية، ويتعين إنجاز ذلك في أقرب وقت ممكن.

١٤ - وفيما يتعلق بسيادة القانون على الصعيد الوطني، فإن وفده يتفق مع الأمين العام في وجوب أن تصدر القوانين علانية، وأن تطبق على الجميع بالتساوي، وأن يحتكم بشأها إلى قضاء مستقل، وأن تتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. غير أن من المهم ألا يغيب عن البال أن سن القوانين على الصعيد الوطني هو حق حصري للجهاز التشريعي الوطني، وأن سيادة القانون مفهوم أساسي لا بد من مراعاته في سن القوانين وتنفيذها، وإن لم يكن هناك تعريف مستقر لهذا المصطلح. وإن من الضروري أيضا لتعزيز سيادة القانون وجود قضاء مستقل، ونظام قضائي فعال وشفاف، ولجوء الجميع إلى العدالة على قدم المساواة.

المساعدة القانونية جزء لا يتجزأ من الحق في اللجوء إلى العدالة والحق في محاكمة عادلة، وتوفير لأضعف أفراد المجتمع الحماية من الاحتجاز السابق للمحاكمة، والتعذيب، والاعترافات القسرية، وغير ذلك من التجاوزات. ويأمل وفده أن يلهم عمل الدول الأخرى باستضافة مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة المهمة في العام القادم.

٢٢ - إن جنوب أفريقيا، ومعها الدانمرك، من واقع اقتناعها بأن سيادة القانون عنصر أساسي في أي استراتيجية ترمي إلى تحقيق سلام مستدام طويل الأجل، تناصر بنشاط مبدأ التكامل، وتلتزم بالمساعدة في التأكد من أن لدى الدول القدرة الوطنية على التحقيق والمحاكمة في الجرائم الخطيرة. وعلى الصعيد الدولي تعزز جنوب أفريقيا السلام والتوافق، من خلال اتفاقات ثنائية وثلاثية وجهود التوسط في شتى أنحاء العالم.

٢٣ - وفي غياب نظام ملزم للتسوية القضائية للمنازعات، فإن الدول تفسر التزاماتها بموجب القانون الدولي بطرائق مختلفة، غالبا ما تكون متعارضة. وهذه السبلات المحددة الناجمة عن هذا التفسير الذاتي يمكن أن تعالج، أو على الأقل يتم الحد منها كثيرا، باللجوء المنتظم إلى الآليات الدولية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفي الصدارة منها محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار. ولا بد من تدعيم هذه الآليات. ومن ناحية أخرى يرى وفده أن الالتزام بسيادة القانون على الصعيد الدولي سيظل صعب المنال ما دام مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، غير تمثيلي.

٢٤ - السيدة ديغيس لا أو (كوبا): قالت إن حكومة كوبا تجدد التزامها بتعزيز سيادة القانون بمعناها الحقيقي، مما يتيح تعديل النظام الدولي الجائر القائم حاليا. ويجب أن تبدأ هذه العملية بإصلاح الأمم المتحدة لتحديد معايير

اللجنة السادسة عددا من مجموعات مهمة من مشاريع المواد التي أعدتها لجنة القانون الدولي، ومنها مشاريع المواد المتعلقة بقانون مستودعات المياه الجوفية العابرة للحدود، التي يقصد بها وضع أساس للاستخدام المنصف والمعقول لهذه المستودعات وإدارتها بشكل سليم. ويوقن وفده بشكل راسخ أن مشاريع المواد توفر أساسا جيدا لإيجاد نظام مستقر في ميدان إدارة المياه الجوفية.

١٩ - وتقوم الأطر الإقليمية أيضا بدور بالغ الأهمية في تعزيز سيادة القانون. ومن أمثلة تلك الأطر المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية التي تلتزم اليابان بمساعدتها. وتقدم حكومته أيضا مساعدات إلى البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لإيجاد أنظمة قانونية مستقرة، وتنمية الموارد البشرية القادرة على إقامة العدل بشكل سليم.

٢٠ - السيد جويني (جنوب أفريقيا): قال إن التسوية القضائية للمنازعات تقع في صميم سيادة القانون، التي هي بدورها واحدة من الركائز الأساسية للديمقراطية. وتقوم سيادة القانون على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي أن كل شخص يخضع لسيادة القانون؛ وأن كل شخص يخضع للقانون العادي والمحاكم العادية للبلد؛ وأنه لا ينبغي أن تكون هناك قوانين خاصة أو محاكم مستقلة لمجموعات معينة أو أفراد معينين.

٢١ - ولكي تتوافق التسوية القضائية للمنازعات ومبادئ العدالة، يتعين على الدول توفير المساعدة القانونية للفئات الفقيرة والضعيفة. ولما كانت جنوب أفريقيا من الرعاة الأصليين لمبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية (قرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٧)، فإنها كانت في طليعة المناصرين لضرورة تحسين حصول المتهمين المعوزين على محام. إن

في تقرير المصير، وتخلو من أي شروط سياسية تلحق بها. وقد لاحظ وفدها بقلق محاولات فرض مفهوم سيادة القانون وإقامة آلية للمتابعة بعيدا عن اللجنة السادسة؛ ويرفض الوفد أي محاولة لتسييس البند بدعوى أنه مسألة شاملة لعدة قطاعات. إن الوفود في اللجنة السادسة تمثل كل أعضاء المنظمة، وهي مؤهلة تماما لمعالجة هذا الموضوع.

٢٦ - إن سيادة القانون تتطلب العدول عن الأعمال الانفرادية، ومنها تطبيق القوانين خارج الحدود الإقليمية، وممارسة الولاية القضائية بدوافع سياسية. وفي هذا الصدد تطالب كوبا بالعمل فورا على رفع الأحكام المطبقة خارج الحدود الإقليمية التي يقوم عليها الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما.

٢٧ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن الإعلان المنبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون اعترف بحق بالصلة بين سيادة القانون من ناحية، والسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية من ناحية أخرى. ويود وفده أيضا التشديد على أهمية مبادئ التساوي في السيادة، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل، وتطبيق القانون الدولي على جميع الدول على قدم المساواة.

٢٨ - إن موضوع المناقشة في الدورة الحالية، وهو سيادة القانون وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، جاء في وقته تماما. فالالتزام بمبادئ سيادة القانون يساعد على حل حتى أصعب الخلافات وأشدّها إثارة للنزاع. ومن واجب الدول، بمقتضى مبادئ الميثاق، الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. ويتيح القانون الدولي سبلا عديدة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد لجأت ماليزيا إلى محكمة العدل الدولية في مناسبتين لحل المنازعات مع البلدان المجاورة. وإذا كان هناك التزام صادق بإنهاء

الشفافية والديمقراطية والاشتراك الكامل للمجتمع الدولي بأسره في حل المشاكل العالمية الملحة. ومن شأن الإصلاح تدعيم الدور المركزي للجمعية العامة، وهي الجهاز الوحيد ذو العضوية العالمية، الذي يتحمل المسؤولية الوحيدة عن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وتتضمن سيادة القانون أيضا إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمات الاقتصادية والنقدية والمالية الدولية لتكون في خدمة تنمية الشعوب، لا سبيلا إلى إثراء القلة. وتتطلب سيادة القانون أيضا إصلاحا شاملا لمجلس الأمن حتى يكون جهازا جامعاً وشفافاً وديمقراطياً يعكس المصالح الحقيقية للمجتمع الدولي. ويحتفظ وفدها بموقفه من الفقرة ٢٨ من إعلان سيادة القانون، إذ لا يليق بالمجتمع الدولي الإشارة إلى أن مجلس الأمن يسهم إيجابيا في سيادة القانون. فبعض الأعضاء الدائمين في المجلس ينتهكون القانون الدولي وحتى قرارات المجلس ذاته، من أجل فرض مخططهم السياسي وهيمنتهم العسكرية على البلدان النامية.

٢٩ - إن التساوي في السيادة، والوفاء بالالتزامات بحسن نية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والالئقية يجب أن تكون هي المبادئ الأساسية الحاكمة لتصرفات الدول في جميع الأزمان. وتدين كوبا أي محاولة للإطاحة بالسلطات الوطنية في أي بلد، خلافا لمبدأ السيطرة الوطنية على أنشطة سيادة القانون، الوارد بوضوح في الإعلان. إن تعزيز سيادة القانون يجب أن يكون منطلقه احترام المؤسسات القانونية لجميع الدول، والاعتراف بالحقوق السيادية للشعوب في إقامة المؤسسات القانونية الديمقراطية الأكثر توافقا مع مصالحها الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويجب في الجهود التي تبذل لتعزيز النظم القانونية الوطنية أن تكون طوعية، وأن تحترم حق الشعوب

الديمقراطية، والعدالة، والقانون الدولي، التي هي قيم أساسية للأمم المتحدة. ولا بد من ضرورة وفاء جميع الدول بالتزاماتها باحترام وتعزيز مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. على أن سيادة القانون لا تقتصر على هذه القيم وحدها. فلا بد أيضا من الاهتمام بالعلاقة الوثيقة بين سيادة القانون والنمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمالة، والقضاء على الفقر والجوع، وتوليد الاستثمارات، وتيسير مباشرة الأعمال الحرة. وفي هذا الصدد شاركت تركيا مؤخرا في استضافة اجتماع عن الحوار العالمي بشأن سيادة القانون وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، عقد في غضون الدورة الحالية للجمعية العامة.

٣٢ - وليس هناك خط فاصل بين سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي؛ فالصعيدين مرتبطان ارتباطا وثيقا، وتقع السيطرة الوطنية في صميم الموضوع. إن دعم سيادة القانون ليس خيارا، بل ضرورة. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية تاريخية، إزاء شعوبها والأجيال القادمة، عن تهيئة الظروف اللازمة لقيام عالم آمن وعادل ومزدهر تسوده سيادة القانون.

٣٣ - وفيما يتعلق بما يجب أن تفعله الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون، فإن النظام الثلاثي المستويات المنشأ بالفعل لتعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بأنشطتها في مجال سيادة القانون نظام مفيد وعملي. إن تقرير الأمين العام عن قياس فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد النزاع (S/2013/341) يصف آليات مهمة. وعلاوة على ذلك فإن إنشاء فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة معنية بالتنفيذ في مجال سيادة القانون سيكون بالغ الأهمية في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ وتعزيز مبدأ سيادة القانون.

حالات النزاع التي تسبب الآلام والمعاناة لما لا يحصى من الأرواح، كان من الممكن التوصل إلى حل بالوسائل السلمية. وكان لحكومته شرف تيسير محادثات السلام بين حكومة الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وهي المحادثات التي توجت باتفاق إطاري تاريخي للسلام لإنهاء النزاع الذي طال أربعة عقود. وتدعم ماليزيا أيضا عملية الحوار في جنوب تايلند.

٢٩ - إن المعايير المزدوجة والانتقائية تقوضان مصداقية نظام العدالة الدولي، ويتعين تفاديهما بأي ثمن. وتصبح تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، إن لم تتعذر، عندما تطبق سيادة القانون بشكل غير متكافئ بين الأطراف. إن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تعوق محاولات التوصل إلى حل للمنازعات الطويلة الأمد، ولا بد من مساءلة الأطراف المسؤولة عن ذلك. إن الجهود المبذولة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية يعوقها التشكيل البالي لمجلس الأمن الذي يغل يده عن التصرف بفعالية في حالات النزاع الملحة. ولا بد من إصلاح تشكيل مجلس الأمن وإجراءات عمله لكي تعكس الحقائق الراهنة.

٣٠ - وفي الختام يحث وفده المجتمع الدولي على تطبيق مبدأ الاعتدال؛ فالاعتدال يسهم في تعزيز الثقة والاطمئنان والتفاهم، وهذا يمهد السبيل إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

٣١ - السيد ساهينول (تركيا): قال إن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون هو مرحلة جديدة في أعمال الجمعية العامة؛ فقد أتاح للدول الأعضاء الاتفاق على جدول أعمال تطلعي، ولكن عملها لم يتم، لأن من الممكن زيادة تطوير المبادئ المكرسة في الإعلان. إن سيادة القانون تواكب المبادئ المتعاضدة لحقوق الإنسان، والقيم

الدولي، ومن هنا تأتي أهمية المسألة. وتدعم قطر أيضا منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور هام في رفع مستوى الوعي بسيادة القانون. إن تنفيذ سيادة القانون يستلزم احترام الآليات التي اتفق عليها المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، والتوصل إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتمكين المرأة، ومكافحة الفساد. إن تحقيق السلام والأمن الدوليين يتطلب أيضا احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقدمت قطر مساهمة فعالة في تسوية عدد من المنازعات بالوسائل السلمية، وتسعى بكل ما تستطيع إلى تسوية نزاعات أخرى وفق ما ينص عليه الميثاق والقانون الدولي.

٣٧ - تؤكد الصكوك القانونية الدولية أنه لا أحد فوق القانون، وهذا لن يتحقق دون اتخاذ تدابير لمنع وقوع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والجرائم الدولية الأخرى، ومعاقبة مرتكبيها. ويجب عدم السماح للمصلحة السياسية الذاتية بتقويض العدالة. ويدعو وفده المجتمع الدولي إلى وضع حد للجرائم الفظيعة التي يرتكبها النظام السوري الحالي وسياسته في التهريب والتقتيل، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٣٨ - السيد مانونغني (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون هو بداية مرحلة جديدة لتدعيم سيادة القانون في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. إن سيادة القانون مبدأ جوهري في النظام الدولي. على أنه إذا لم تتوافر قدرة فائقة على تحقيق سيادة القانون على الصعيد الوطني، فإن الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي ستتقوض. ولذلك فإن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى مواصلة التركيز على تقديم المساعدة المتكاملة والفعالة إلى مبادرات سيادة القانون الوطنية، وتشجيع التفاعل، وتعزيز تبادل الممارسات الجيدة، وصوغ سياسات مشتركة. وفي الوقت ذاته يتعين

٣٤ - السيد الهاجري (قطر): قال إن من المناسب أن تواصل اللجنة السادسة بحث موضوع سيادة القانون، انسجاما مع الأهمية التي أولتها الدول الأعضاء لهذا الموضوع في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، والإعلان الختامي الذي يحدد عناصر ونطاق سيادة القانون، من تسوية المنازعات بالوسائل السلمية إلى توفير العدالة للفئات الضعيفة، والترابط بين سيادة القانون والأركان الثلاثة للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والتنمية.

٣٥ - وانطلاقا من التزام قطر بسيادة القانون، فإنها أوجدت أطرا قانونية واضحة متوافقة مع القانون الدولي والمعايير الدولية ومبادئ الإعلان. وتواصل قطر جهودها لإعلان المساواة والمساءلة أمام القانون. وينص دستورها على الفصل بين السلطات، ويفرض عددا من القيود على السلطين التشريعية والتنفيذية لضمان احترام حقوق وحريات الأفراد. وتواصل قطر تنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية العديدة التي أصبحت طرفا فيها. وتبذل حكومتها جهودا حثيثة، من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل وسبل أخرى، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، لرفع مستوى وعي المواطنين والمقيمين بالقانون، وضمان وصولهم جميعا إلى آليات إنفاذ القانون دون تمييز. وجعلت الحكومة في برامجها الوطنية سيادة القانون جزءا أساسيا من الاستراتيجية الوطنية، وعملت على ربطها بالحكومة الرشيدة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعززت أيضا المؤسسات الوطنية المعنية بتحقيق الشفافية ومكافحة الفساد.

٣٦ - وعلى الصعيد الدولي، لا بد من خضوع العلاقات بين الدول لسيادة القانون والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون، وأن ينسجم سلوك الدول مع أحكام القانون



٤٢ - إن نهج المجتمع الدولي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ما زال يتطور في تجاوبه مع الطبيعة المتغيرة للأخطار العالمية التي يتعرض لها السلام والأمن. ومع ذلك فإن الجهات الفاعلة الرئيسية لا تزال هي الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار.

٤٣ - السيد وحيد (ملديف): قال إن ملديف لا تزال متمسكة بالمثل الأعلى لصون سيادة القانون، سواء داخل حدودها أو في أنحاء المجتمع العالمي. وقد شرعت ملديف، في اتجاهها إلى الديمقراطية، في إجراء إصلاحات انتهت في عام ٢٠٠٨ بوضع دستور ديمقراطي جديد ينص على الفصل بين السلطات، وإقامة مؤسسات مستقلة للمساءلة الأفقية. ثم أجريت انتخابات رئاسية بين أحزاب متعددة، وظلت العملية الديمقراطية ثابتة رغم التوترات، بفضل الضمانات التي وضعها الدستور. وعلى الرغم من أن آخر جولة للانتخابات اكتنفها اتهامات بالغش، فإن العملية الانتخابية عادت مرة أخرى إلى مسارها، بعد أن ارتضت الأطراف المؤثرة المحلية أن تكون المحكمة العليا الحَكَم النهائي في حالة نشوب نزاع. ومن المشجع استمرار سيادة القانون، ولكن المطلوب عمل أكثر قبل أن تتعزز الديمقراطية الوليدة.

٤٤ - ولا يمكن لمجتمع أن يدعي أنه مؤسس على سيادة القانون إلا إذا قام على المبادئ الديمقراطية، واحترمت حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأقليات، وشعر أصغر وأضعف مواطنيه بالأمان. إن سيادة القانون ليست فقط متصلة بالسلام والأمن بحكم طبيعتها، بل إنها تتصل أيضا بالتنمية وحقوق الإنسان. وملديف طرف في ثمانية من الصكوك الدولية الرئيسية التسعة لحقوق الإنسان، وفي ثمان من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي بصدد وضع استراتيجية وطنية لتعزيز القدرة على تنفيذ هذه الصكوك.

على جميع الجهات الفاعلة تفادي نهج "حل واحد يناسب الجميع"، أو النهج التي تتجاوز ولاياتها.

٣٩ - وقال إن سيادة القانون هي حجر الزاوية في برنامج حكومته للديمقراطية والحوكمة، وهي الداعمة للجهود الوطنية المبذولة حاليا لوضع دستور جديد. وهذه العملية الواسعة النطاق التي تشمل المواطنين في كل مناحي الحياة تعتبر فرصة لتعزيز الديمقراطية وشرعية مؤسسات البلد.

٤٠ - إن جمهورية تنزانيا المتحدة تتعهد بتعزيز سيادة القانون في التعامل مع العلاقات الدولية. إن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة لا تزال من ركائز السياسة الخارجية لتنزانيا. وحتى المنازعات التي تتصل بالسيادة الإقليمية يمكن أن تسوى بالوسائل السلمية، التي منها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وعلى الصعيد الإقليمي اشتركت جمهورية تنزانيا المتحدة بنشاط في تعزيز السلام والأمن، وحدث ذلك مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا.

٤١ - إن العمل الذي قامت به المحكمتان الجنائيتان المخصصتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة أعطى دفعة خاصة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وتثني جمهورية تنزانيا المتحدة على إنجازات هاتين المحكمتين، وتتعهد بدعم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي يتشرف بلده باستضافة أحد فروعها في أروشا. ولم يتسن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كآلية لمكافحة الإفلات من العقاب إلا بدعم من أفريقيا. ولذلك فمن المؤسف أن يتسع الشقاق بين المحكمة والقارة بسبب ما يلاحظ من عدم تجاوب المحكمة مع الشواغل المشروعة لأفريقيا. ويرى وفده أن من الممكن إحداث توازن يسمح بقدر أكبر من التعاطف، دون النيل من نزاهة المحكمة أو من ثقة دولها الأعضاء.

الضعيفة أو إغفال الفئات الصغيرة، التأكد من عدم وجود معايير مزدوجة في تطبيق هذا التعريف. ورغم أن الفئات الأضعف تحتاج إلى معاملة مختلفة، فإنه لا بد من الحفاظ على مبدأ المساواة المكرس في الميثاق. إن سيادة القانون هي الركيزة الأساسية للمجتمع وأساس الأمم المتحدة، ولا ينبغي التضحية بها من أجل النفعية.

٤٨ - السيدة كارا يانيلديس (أستراليا): قالت إن سيادة القانون هي أفضل ضمان لحرية جميع الشعوب وكرامتها. وقد سلم الإعلان المنبثق عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون بأهمية سيادة القانون لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ومنع المنازعات. ويمكن للدول المساهمة في تحقيق الاستقرار الدولي بأن تجعل سيادة القانون من أولوياتها لتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية، من خلال احترام قواعد ومعايير القانون الدولي، والاستفادة من نظام العدالة الدولي. إن محكمة العدل الدولية تتيح للدول آلية للتوصل إلى تسوية قضائية، وتسهم في تطوير القانون الدولي. ويدعو وفدها جميع الدول الأعضاء إلى قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة إن لم تكن قد قبلته بعد، ويهنيئ جزر مارشال على اتخاذ هذه الخطوة.

٤٩ - وعلاوة على ذلك فإنه يصعب، بدون عدالة، إقامة سلام شامل ودائم. وقد أوضحت تحقيقات ومحاكمات المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية المخصصة أن المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة ليسوا فوق القانون. ويدعو وفدها جميع الدول الأعضاء إلى التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. ويلاحظ وفدها ما أبدته الوفود الأفريقية مؤخرا من قلق بشأن المحكمة. وقد رحبت أستراليا بالدور القيادي لأفريقيا في المحكمة منذ إنشائها، بما في ذلك المعدل العالي للعضوية بين البلدان الأفريقية، وما ضربته من مثال جدير بالثناء في إحالة المسائل إلى المدعي العام. ولم تكن القرارات بشأن

وتسعى الحكومة أيضا إلى الحصول على موافقة البرلمان على الانضمام إلى صكوك هامة أخرى، كالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٤٥ - وقد أعلنت الحكومة خطة عمل خمسية لتنمية الموارد البشرية في مجال سيادة القانون، وحددت جدولاً زمنياً لإيجاد آلية لتسوية المنازعات. ووضعت أيضا خطة لتعزيز القدرة المؤسسية لوكالات إنفاذ القانون ودعم آليات الرقابة، ومنها لجنة نزاهة الشرطة التي نص الدستور على إنشائها. ولحماية أضعف الفئات، ست القوانين التي تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتجرم إساءة معاملة الأطفال والعنف العائلي. وجرى تدعيم هيئة حماية الأسرة، وإيجاد بيوت آمنة لضحايا الاعتداء الجنسي والعنف العائلي والاتجار بالبشر.

٤٦ - وفي مجتمع الدول تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأضعف بطبيعتها، وتحتاج إلى معاملة مختلفة، تقوم على أساس تعريف شامل، في نظم الحوكمة العالمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي محفل مجلس حقوق الإنسان، دعت ملديف إلى اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وكانت على رأس مجموعة أقاليمية من البلدان لإنشاء صندوق استثماري يعمل على بناء القدرات لمساعدة هذه الدول في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. إن ملديف، رغم نشوئها عن مجتمع محافظ تقليدياً، لا تحيد عن رغبتها في الوفاء بأعلى معايير حقوق الإنسان، ولا عن اعتقادها بوجود حقوق ثابتة معينة تنطبق على طائفة واسعة من البشر. وهي تسعى، بهذه الرؤية، إلى أن يعاد انتخابها في مجلس حقوق الإنسان لفترة أخرى، وتعتمد على أصدقائها في دعم ترشحها.

٤٧ - إن الدول الأعضاء، باعتبارها مجتمعاً للدول، ملزمة بالاتفاق على تعريف يتوافق الآراء لماهية سيادة القانون. ويتعين على المجتمع الدولي، دون افتئات على الفئات

للفصل السادس من الميثاق، وأعربت عن دعمها لكل الجهود المبذولة لتعزيز تساوي جميع الدول في السيادة. وخلافا لبعض الدول الأعضاء، احترمت نيكاراغوا أحكام محكمة العدل الدولية في جميع القضايا التي كانت طرفا فيها، وتدعو جميع الدول التي لم تعترف بعد بالاختصاص القضائي للمحكمة إلى الاعتراف به.

٥٢ - إن وفدها يدين بحزم التطبيق الانتقائي للقانون الدولي، وفرض تدابير انفرادية، وتطبيق القانون المحلي خارج الحدود الإقليمية، أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية أو استخدامها. فمثل هذا السلوك يقوض مقصد المنظمة ذاته، ويهدد السلام والأمن الدوليين، ويحول دون الأعمال النامية لسيادة القانون. ولن تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال الالتزام بسيادة حقيقية للقانون تتوافق فيها قواعد القانون الدولي والقانون المحلي.

٥٣ - ويسلم وفدها بجهود المجتمع الدولي لتعزيز سيادة القانون من خلال إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (القرار ١/٦٧)، وإن كان يعلن تحفظاته على الفقرات ٢٨ و ٤١ و ٤٢. ومن الضروري، لتعزيز سيادة القانون، إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. ويضاف إلى ذلك أنه يتعين على الجمعية العامة القيام بدورها الحقيقي في تعزيز سيادة القانون ومنع الإجراءات الانفرادية.

٥٤ - وليس هناك نموذج واحد للديمقراطية يمكن تطبيقه عالميا. فعلى مدار التاريخ كان كل شعب يتوصل إلى طريقة خاصة به للتنظيم تركز على عاداته ووضعته السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن هنا فإن جميع أشكال التعاون الدولي الموجهة إلى بناء القدرات الوطنية يجب أن تتوافق مع الاحتياجات الوطنية وتحرص، في الوقت ذاته، على الاحترام التام للسيادة وتقرير المصير.

القصاص، ولا سيما في الحالات الخلافية، صريحة أبدا، وكان لا مفر من أن تثير أعمال المحكمة خلافات من حين إلى آخر، ولكن وفدها كان يحث جميع الدول الأطراف على أن تظل ملتزمة بالمسعى الصعب، والحيوي في نفس الوقت، إلى وضع حد للإفلات من العقاب، وسيظل يعمل مع الآخرين في هذه المسألة. وهناك أزمة تمويل مزمنة لا تزال تقوض عمل محكمة جنائية مخصصة أخرى، وهي الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية. وسيكون فشل هذه الدوائر الاستثنائية مأساة بالنسبة إلى شعب كمبوديا، ويؤيد وفدها النداء الموجه إلى الدول الأعضاء بالعمل على توفير الدعم المالي المطلوب على وجه السرعة.

٥٥ - ولما كانت سيادة القانون تتطلب قضاء قويا ونزيها ومستقلا يفرض احترام المجتمع الذي يحميه، فإن الأمر يحتاج إلى مساعدة فعالة ومنسقة لتطوير قدرات مؤسسات العدالة في الدولة. وتعكف أستراليا مع دول أعضاء أخرى على توفير المساعدة في مجال سيادة القانون وبناء القدرات في منطقتها وخارجها. وتتجاوز مساهمتها في عمليات السلام مجرد حفظ السلام إلى بناء السلام بنشاط. ويقع في صميم هذا الجهود تعزيز سيادة القانون، وبخاصة بالنسبة إلى النساء والجماعات المهمشة. وتأخذ أستراليا بفكرة أن وجود هيئات قضائية وسجون وقوات شرطة فعالة وكفؤة وخاضعة للمساءلة أمر لا غنى عنه لتعزيز الأمن والتنمية.

٥١ - السيدة رامييس سانتشيس (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا تستهدي، في علاقاتها بالدول الأخرى وسائر المنظمات الدولية، بمبادئ الاستقلال والسيادة وتقرير المصير والكرامة والاحترام والوحدة والتضامن، وإن حكومتها تؤكد من جديد وتعزز المثل العليا للسلام والأمن الدولي واحترام القانون الدولي. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، شددت الدول الأعضاء على التزامها بتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية وفقا

أو استخدامها، والحق في تقرير المصير للشعوب الراضحة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلي للدول. وإذا كانت المادة ٣٩ من الميثاق تنص على أن يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، فإن على المجلس القيام بهذا الواجب وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٢٤. وعلاوة على ذلك فإن استخدام القوة يجب أن يكون متسقا مع مبادئ الميثاق المتعلقة بالأمن الجماعي. ويجب أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ومقرراته بصورة موحدة ودون تمييز، فالانتقائية في تنفيذ القرارات تضع عراقيل أمام تسوية المنازعات وتعزيز سيادة القانون. ويجب على مجلس الأمن أن يقرر بعناية هل يستند إلى الفصل السادس أم السابع أم الثامن من الميثاق. إن التدابير المتخذة بموجب جميع الفصول واجبة التطبيق، ولكن اللجوء إلى الفصل السادس يمكن في معظم الحالات أن يكون مفيدا ومثمرا أكثر. والأحكام الواردة في الفصل السابع يجب الاستناد إليها كملجأ أخير وبشكل متدرج لضمان الامتثال لها.

٥٨ - إن سيادة القانون المدعومة من الأمم المتحدة تقيم حواجز لمنع جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وتعالج الإفلات من العقاب، وتعزز المساءلة. ويجب في نظام العدالة الجنائية الدولي أن يشاد على مبادئ العدالة والزهارة واحترام سيادة الدول. ويجب أيضا على المجتمع الدولي وضع حد للإفلات من العقاب في الجرائم المالية، وتدعيم آليات التعاون لضمان أن تعود الأصول المختازة عن طريق الفساد أو غيره من الوسائل غير المشروعة إلى بلدان منشئها.

٥٩ - ويؤيد وفده الاستمرار في إصلاح إجراءات لجان مجلس الأمن، لضمان اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة وأشكال الانتصاف الفعالة عند تطبيق نظم الجزاءات. وفي هذا الصدد يثني وفده على عمل مكتب أمين المظالم التابع

٥٥ - السيد مسعود خان (باكستان): قال إن اعتماد الإعلان المتعلق بسيادة القانون، الذي اعتبرت فيه الدول الأعضاء بحق سيادة القانون أساسا لا غنى عنه لبناء عالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا، كان لحظة فارقة. فسيادة القانون لا تنفصم عن الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وتشكل جزءا أصيلا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٦ - إن ضمان الالتزام بمبادئ القانون الدولي يقتضي تدعيم المؤسسات القضائية الدولية، وتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال آليات التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم، وغير ذلك من الوسائل المنصوص عليها في المادة ٣٣ من الميثاق. ويتعين على مجلس الأمن بوجه خاص الاستعانة بأفضل وجه ممكن بمحكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات، وأن يلتمس فتاوى من هذه المحكمة عند نظره في مسائل قانونية معقدة. ويمكن للمجلس أيضا أن يستفيد بشكل أفضل من المادة ٣٦ من الميثاق بإحالة أطراف النزاع إلى المحكمة. إن تكرار لجوء الدول الأعضاء إلى الآليات القضائية الدولية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية سيعزز سيادة القانون. ويثني وفده أيضا على عمل المحاكم والهيئات القضائية الدولية المنشأة تحت رعاية الأمم المتحدة في تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. إن التسوية العادلة والدائمة للمنازعات والأوضاع الطويلة الأجل ستدعم سيادة القانون بأكثر مما تفعله البلاغة الفارغة والتظاهر. وعلى الأمم المتحدة الاستفادة من الوقت والطاقة اللازمين في معالجة المنازعات العالقة والمؤلة المدرجة في جدول أعمالها.

٥٧ - إن الميثاق والقانون الدولي والنظام الدولي القائم على قواعد أمور من شأنها أن تدعم وجود نظام عالمي عادل. وفي هذا الصدد لا يجوز العبث بالمفاهيم الأساسية للتساوي في السيادة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وممارسة العلاقات الدولية دون التهديد باستخدام القوة

المتعددة الأطراف، التي تحكم المسائل التي تهم المجتمع الدولي ككل. وعلى الجمعية العامة أن تشجع الدول على التوقيع والتصديق على هذه المعاهدات أو الانضمام إليها. وفي هذا الشأن وقّعت حكومته مؤخرا على معاهدة تجارة الأسلحة، وستصدق قريبا على هذه المعاهدة التي هي صك تاريخي يثبت رغبة المجتمع الدولي في منع ومكافحة المعاناة التي تسببها التجارة غير المشروعة في الأسلحة.

٦٣ - إن تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي يعني أيضا دعم وتعزيز الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها في الميثاق، رهنا بمبدأ الاختيار الحر لهذه الوسائل. إن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على أساس تساوي الدول في السيادة أمر لا غنى عنه للسلام والأمن الدوليين، ويحتاج إلى آليات دائمة لتسوية المنازعات. وتقوم محكمة العدل الدولية بدور أساسي في هذا الشأن، سواء في تسوية المنازعات أو في إصدار الفتاوى. ويقدر وفده أيضا عمل المحكمة الدولية لقانون البحار، والمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، والمحاكم الجنائية المختصة، والمحكمة الجنائية الدولية. وكان إنشاء هذه المحكمة منعظا مهما في الكفاح من أجل إنهاء الإفلات من العقاب، وأثبت بوضوح التزام الدول الأطراف بالمضي قدما في هذا الكفاح. إن التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق، مهم في منع نشوب منازعات أو في تسويتها بالوسائل السلمية.

٦٤ - ولما كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على سيادة القانون، فإن مبادرات السلام والأمن يجب أن ترتبط بالمبادرات الإنمائية وتعززها. ولا يمكن للقانون الدولي أن يعمل بالشكل الواجب إلا إذا كانت سيادة القانون منفذة هي الأخرى بالشكل الواجب على الصعيد الوطني. إن سيادة القانون على الصعيد الوطني شرط أساسي للسلام المحلي، وفي ذات الوقت هي الأساس الذي يقوم عليه

للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

٦٠ - إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمثابة أداة مهمة لإقرار السلام وتعزيز سيادة القانون في مناطق العالم المتأثرة بالتراع. وتفخر باكستان بكونها من المساهمين الرواد الأكثر مشاركة في هذا الجهد لعدة عقود، واضطلعت أيضا بدور في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء التراع.

٦١ - ويجب أن تكون القوانين الوطنية متوافقة مع الالتزامات الدولية؛ ويتعين أيضا على جميع الدول التي جعلت من سيادة القانون أولوية على الصعيد الوطني أن تحترم هذه السيادة خارج حدودها. وعلى مجلس الأمن أن يواصل المطالبة بالامتثال التام للقانون الإنساني الدولي، ليكون ذلك معيارا إرشاديا في حالات التراع المسلح للتخفيف من العواقب المروعة للتراع. ويدين وفده جميع حالات التجنيد عبر الحدود للأطفال التي تقوم بها الجماعات المسلحة والإرهابيون، أيا كان مكان وزمان وقوع هذه الحالات.

٦٢ - السيد إيراسوريس (شيلي): قال إن من أضخم التحديات التي تجابه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين تعزيز النظام القانوني الدولي وسيادة القانون، وهذا لا غنى عنه للتعايش السلمي للشعوب، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. إن احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي أمر ضروري للسلام والاستقرار؛ وهذا يستلزم، في جملة أمور، قبول الدول على النطاق العالمي للقانون الدولي، بما في ذلك الامتثال بحسن نية لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، ولا سيما معاهدات ترسيم الحدود الوطنية. ويجب أن يكون من أهداف الدول الأعضاء القبول العالمي للمعاهدات الدولية

تجربة جمهورية كوريا تعطي أمثلة للطرائق التي يمكن بها لسيادة القانون أن تدعم السلام والتنمية، وتيسر النمو الاقتصادي، وتعزز حقوق الإنسان. إن علاقة التعاضد بين سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان شرط مسبق ضروري للسلام والتنمية المستدامين في كل مجتمع.

٦٨ - إن المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية الأخرى خطت خطوات واسعة في مكافحة الإفلات من العقاب. ولا بد من مساءلة من انتهكوا القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الفائق الأهمية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وسائر الفئات الضعيفة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وقد سعد وفده بملاحظة أن تقرير الأمين العام (A/68/213) يقر صراحة بمساهمة جميع الهيئات القضائية الدولية، بما فيها محكمة العدل الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار، والمحكمة الجنائية الدولية وغيرها في إرساء وتعزيز سيادة القانون.

٦٩ - ويدعم وفده عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون ووحدة سيادة القانون، ويتطلع إلى عملية تشاور تضم أوسع طائفة ممكنة من الأطراف المؤثرة. وستواصل حكومته المشاركة في شتى مبادرات سيادة القانون، بما فيها المساعدة في بناء القدرات.

٧٠ - السيد أولوفكا (صربيا): قال إن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان كليهما يقران بأهمية سيادة القانون للسلام الدولي الدائم. وتنشط صربيا في الجهود المبذولة لإرساء سيادة القانون على الصعيد العالمي، وتدعم بقوة مبادرات وبرامج الأمم المتحدة الرامية إلى منع المنازعات وتسهيل إقامة السلام في مناطق الأزمات، وأيضا ما يتصل بذلك من المبادرات الإقليمية. وقد انضمت صربيا إلى جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بعدم الانتشار

السلام الدولي. وتحتاج سيادة القانون على الصعيد الوطني إلى الارتكاز على ديمقراطية تمثيلية، وإنشاء مؤسسات وطنية تعمل بكفاءة. ولا غنى أيضا عن نظام قضائي قائم بذاته ومستقل، وتجب مساءلة الجميع عن تصرفاتهم، بصرف النظر عن درجتهم أو مناصبهم، ومعاملتهم على قدم المساواة أمام القانون. ويتعين على الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، مواصلة الحث على التفكير في شروط وطرائق وآليات زيادة احترام سيادة القانون على الصعيد الوطني. وعلى الدول أيضا أن تعمل معا وتواصل الحوار، لتحقيق لهذا الغرض.

٦٥ - ويرى وفده أن الإعلان المتعلق بسيادة القانون الذي اعتمدته الدول الأعضاء كان يجب أن يكون عملي المنحى بقدر أكبر، وأن ينشئ آلية للمتابعة، كالفريق العامل الذي اقترحه الميسرون المشاركون، وهو ما كان يمكن أن يفضي إلى مناقشات مثمرة وإجراءات محددة من جانب الدول بشأن سيادة القانون. ويجب في المناقشات التي ستجريها اللجنة مستقبلا بشأن هذا الموضوع أن توجه صوب تحقيق أهداف محددة. إن الاجتماع الرفيع المستوى لم يكن هدفا في حد ذاته، بل بداية لعملية تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني.

٦٦ - السيد كيم سنغ (جمهورية كوريا): قال إن اعتماد الإعلان المتعلق بسيادة القانون كان خطوة كبيرة صوب وضع نهج متسق. ويرحب وفده، بوجه خاص، بالفقرة ٤ من الإعلان التي تعكس المبدأ الأساسي القاضي بأن تحل الدول منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها، على النحو الوارد في المادة ٣٣ من الميثاق.

٦٧ - وجمهورية كوريا ملتزمة بإطار قانوني دولي يقوم على سيادة القانون كمبدأ توجيهي. وإذا كان للأمم المتحدة دور حيوي في التأكد من تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، فإن هناك حاجة أيضا إلى التزام وطني في المقابل. إن

٧٤ - السيد سينهاسيني (تايلند): قال إن اعتماد إعلان الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون أدى دورا حيويا في إيجاد قواعد للعلاقات الدولية. إن وفده يمتدح ويساند جهود وحدة سيادة القانون في إنشاء منبر إلكتروني لمتابعة التعهدات الطوعية التي أعلنت في الاجتماع الرفيع المستوى، ومساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بتعهداتها.

٧٥ - إن سيادة القانون تتيح للإجراءات التي تتخذها الدول إمكانية التنبؤ والمشروعية، وتعزز تساوي الدول في السيادة أمام القانون. إن آليات تسوية المنازعات الدولية المحددة في الميثاق ومن خلال المحاكم الدولية تساعد بوجه خاص على منع تحول الخلاف إلى نزاع. ويمكن لمحكمة العدل الدولية، إذا لجأت إليها أطراف النزاع، أن تقوم بدور بالغ الأهمية في استعادة العلاقات السلمية. وفي هذا الصدد تجدد حكومته التزامها بالحفاظ على السلام الدائم، على النحو الذي طالبت به المحكمة في حكمها الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٢ في قضية معبد برياه فيهيهار (كمبوديا ضد تايلند).

٧٦ - وتهتم حكومته كثيرا بتوفيق القوانين المحلية مع القواعد والمعايير الدولية. وفي هذا الشأن ستودع الحكومة قريبا صك تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وهذا يعزز فعالية نظام العدالة الجنائية. وحكومته ملتزمة أيضا باجتثاث الفساد، وفي هذا الصدد ستستضيف الجمعية الثانية للأطراف في اتفاق الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧٧ - ومن المؤسف أن دورة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال القانون الدولي لعام ٢٠١٣ قد ألغيت لنقص التمويل؛ ومع ذلك

ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، وحكومتها ملتزمة بالتنفيذ التام والمنتظم لهذه الصكوك.

٧٨ - ونظرا إلى أهمية المسألة كجزء من سيادة القانون، فإن مكافحة الإفلات من العقاب تصبح إلزاما. ومن خلال التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ساهمت حكومته في تعزيز العدالة الدولية، وإعادة وتحسين العلاقات بين دول البلقان، وبث الثقة في فعالية المؤسسات الوطنية والدولية. إن آليات العدالة الانتقالية مكوّن أساسي في الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون، ولها أهمية فائقة في دعم المصالحة في منطقة البلقان.

٧٩ - وتهتم صربيا كثيرا بعمل المحكمة الجنائية الدولية وتلتزم بأهدافها. إن نظام روما الأساسي يعطي مثالا رائعا للطريقة التي يمكن بها للجهود الدولية والوطنية في مجال سيادة القانون أن تتعاقد، حيث إن هذه المحكمة مكمل للهيئات القضائية الوطنية، ومحفز هام إلى وضع نظم للعدالة المحلية. ورغم أن إنشاء المحكمة كان خطوة كبيرة صوب محاكمة مرتكبي أخطر الجرائم الدولية، فإن المجتمع الدولي يجب ألا يتهاون في سعيه إلى إقامة نظام قوي وفعال للعدالة الجنائية الدولية. ويجب أن تكون الخطوة التالية إيجاد آليات تتيح للنظم القضائية الوطنية الاضطلاع بالواجبات التي يقتضيها مبدأ التكامل.

٨٠ - إن وفده يثني على الأمين العام لريادته في النهوض بمسألة سيادة القانون، ويساند عمل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون، الذي يجب أن تركز جهوده على المبادئ الأساسية للميثاق، ومنها السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي التذكير أيضا بأن حماية حقوق الإنسان مكوّن أساسي في سيادة القانون، وبأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول تعتمد على سيادة القانون.

المجتمع الدولي أيضا على مر الأعوام بوضع قواعد تتعلق بحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والأطفال والمعوقين. ويعد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون معلماً بارزاً في الجهود المبذولة لإيجاد فهم مشترك لهذا المفهوم بين الدول الأعضاء. ومع ذلك فإن أي دولة يمكن أن تظل معرضة لما يغريها بتفسير القانون الدولي بما يحقق مصلحتها الضيقة.

٨١ - وعلى الصعيد الوطني لا يزال الالتزام بسيادة القانون عاملاً أساسياً في النهوض بالتنمية البشرية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق النساء والأطفال والأقليات. وجرى تطوير النظام القانوني في سري لانكا لكي يستوعب شتى التباينات الثقافية والعرقية والدينية في البلد؛ وأصبحت كل جماعة عرقية تحكمها قوانينها للأحوال الشخصية، مما أوجد شبكة غنية من قوانين الأحوال الشخصية التي تنفذها المحاكم العليا. إن أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق الأساسية أحكام شاملة، ويمكن للمتضرر اللجوء إلى المحاكم، حتى بدون مساعدة محام. لقد بزغت سري لانكا بعد نزاع دام ٢٧ عاماً مع جماعة إرهابية تحدت الديمقراطية والإطار القانوني. ولذلك فإن هناك حاجة إلى دعم الآليات المؤسسية لتعزيز سيادة القانون. ولا بد من إتاحة الوقت والمجال للبلدان الخارجة من عقود من النزاع لكي تشرع في عملية الإصلاح. ولا يتعين أن تصاغ مبادرات سيادة القانون وفق وصفات خارجية تتجاهل الحقائق المحلية؛ فالتدخلات الدولية المتحيزة تأتي بنتائج عكسية.

٨٢ - إن تدوين القانون الدولي جانب مهم في تطوير سيادة القانون على الصعيد الدولي، مع قيام مكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة بدور مركزي في هذه العملية. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء بتيسير انضمامها إلى المجموعة الواسعة من المعاهدات التي أودعت لدى الأمين العام، وبمساعدة الدول في بناء قدراتها من أجل

فإن حكومته مستعدة لاستضافة الدورة الدراسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وهناك مبادرة إقليمية مهمة أخرى هي إنشاء معهد تايلند للعدالة، الذي يعزز العدالة وسيادة القانون، وفقاً لمعايير وقواعد الأمم المتحدة بشأن العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٧٨ - وتساند حكومته تعميم مراعاة سيادة القانون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهذا يدعم رخاء المنطقة والعالم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ستستضيف حكومته حوار بانكوك بشأن سيادة القانون: الاستثمار في سيادة القانون والعدالة والأمن من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا الحوار بين القادة السياسيين ومسؤولي الأمم المتحدة وأعضاء الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني سيساعد في توليد الزخم اللازم لخطة للتنمية تكون أكثر شمولاً وإنصافاً.

٧٩ - وفي وقت سابق من هذه الجلسة، أشار وفد دولة مجاورة إلى الحالة في جنوب تايلند. وهذه مسألة داخلية، ولا تجوز الإشارة إليها باعتبارها نزاعاً دولياً أو حالة دولية.

٨٠ - السيد حكيم (سري لانكا): قال إنه لا غنى عن سيادة القانون للحفاظ على السلم والاستقرار وحسن النظام والرفاهة الاقتصادية. وقد أسهمت جميع المجتمعات، على مر القرون، في تطوير سيادة القانون، ومن المهم احترام جذورها المختلفة عند مناقشتها في السياق الحديث. وكانت هناك أيضاً جهود بذلتها الدول منذ أمد طويل لإقامة مجتمع دولي يركز على سيادة القانون. وكان ميثاق الأمم المتحدة، الذي وضع في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من الإنجازات الأساسية للبشرية؛ ويكرس الميثاق مفاهيم سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وممارسة العلاقات الدولية دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. وقام



اهتمام خاص؛ ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن تنفيذ جميع الركائز الثلاث لمسؤولية الحماية. إن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية لا تزال ضرورية لتفادي الحالات التي يمكن أن تفضي إلى ارتكاب هذه الجرائم، ولا بد من الاستعانة بشكل أفضل بوسائل تسوية المنازعات الواردة في الفصل السادس من الميثاق. وفي هذا الصدد ستستضيف حكومتها الحلقة الدراسية الدولية الثالثة للترويج للوساطة في البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠١٤.

٨٦ - إن مبدأ التكامل يقضي بأن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن المحاكمة عن الجرائم الدولية، ومع ذلك فإن المحكمة الجنائية الدولية لها دور مهم تؤديه في القضايا التي تكون فيها الدول غير قادرة على محاكمة مرتكي أشنع الجرائم أو غير راغبة في ذلك. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي للمساعدة القضائية بين الدول، بما في ذلك التسليم. وفي هذا الشأن تستكشف حكومات سلوفينيا وهولندا وبلجيكا إمكانية اعتماد صك دولي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة والتسليم من أجل التحقيق والمحاكمة بفعالية في أخطر الجرائم من جانب الهيئات القضائية المحلية. والدول الأخرى مدعوة إلى المشاركة في المبادرة التي ستستمر في إطار اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٨٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ استضافت سلوفينيا، في إطار منتدى بليد الاستراتيجي، حلقة نقاش في موضوع العدالة الجنائية الدولية كشرط مسبق لمستقبل اقتصادي مزدهر، ركزت على دور المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذه الحلقة شدد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على وجوب اعتبار المحكمة استثمارا في مستقبل النساء والبشرية بأسرها. ويتفق وفدها تماما مع هذا التصريح، ويرى كذلك أن المحكمة استثمار في سيادة القانون. وبناء على ذلك وفت سلوفينيا بما تعهدت به في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون من تضمين تشريعاتها الوطنية التعديلات التي

التقيد محليا بالالتزامات الواردة في المعاهدات. وبوسع المنظمة أيضا تعزيز سيادة القانون بمواصلة تشجيع تدريس القانون ودراسته ونشره وزيادة تفهمه. ويأمل وفده، في هذا الصدد، أن تمضي الأمم المتحدة في تمويل برنامج الزمالات السنوي الذي وضع لتخليد ذكرى هاميلتون شيرلي أميراسنغ، وهو سري لانكي قام بدور أساسي في التفاوض على اتفاقية قانون البحار؛ فهذا الدعم سيفيد أجيالا من المحامين في البلدان النامية.

٨٣ - وقد شرعت الهيئات الإقليمية في أداء دور متزايد الأهمية في معالجة المشكلة المتفاقمة للجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وقد أصبحت القرصنة والاتجار بالمخدرات وتهريب البشر، بوجه خاص، مصادر كبرى لتمويل الإرهاب، مع ما لذلك من آثار مزعزعة للاستقرار. إن الحلول الطويلة الأجل لهذه المشكلة تحتاج إلى التركيز على توفير مؤسسات العدالة والأمن للخدمات الأساسية، مع وضع العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة في الاعتبار.

٨٤ - إن تعزيز سيادة القانون ضروري ليس فقط لصون السلام وحسن النظام، بل أيضا لتيسير التقدم الاقتصادي المستدام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين في هذا الصدد اعتبار سيادة القانون مسألة شاملة لعدة قطاعات عند تحديد أهداف التنمية المستدامة. ومن المعتاد الإشارة إلى سيادة القانون في سياق حقوق الأفراد، وإن كان يمكنها أيضا القيام بدور في حفظ التوازن بين التقدم الاقتصادي المستدام والاستدامة البيئية.

٨٥ - السيدة كرامرغر مينديك (سلوفينيا): قالت إن وفدها يثني على وحدة سيادة القانون لما تقوم به من أجل تحسين التنسيق والاتساق في الأمم المتحدة. إن منع الفظائع الجماعية ومكافحة الإفلات من العقاب يحتاجان بوضوح إلى

الجنوبي، وذلك لضمان تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٩٠ - إن فييت نام ملتزمة بدعم تنفيذ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وفقا للمبادئ الأساسية للميثاق. وتقوم في هذا الشأن بمراجعة دستورها، تيسيرا لإقامة دولة اشتراكية للشعب يحكمها الشعب. ويحث وفده اللجنة على تركيز مناقشتها على سبل الوفاء بالتعهدات المعلنة في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون.

٩١ - السيد أوفارت (إستونيا): قال إن تقرير الأمين العام (A/68/213) يوضح التقدم المتحقق صوب التوصل إلى اتفاق على القيم الأساسية؛ ويبرز التقرير أيضا أهمية دور المحكمة الجنائية الدولية وضرورة التعاون معها. ويدعو وفده جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي وتعديلات كمبالا إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وقد صدقت حكومته مؤخرا على النظام والتعديلات. وعلى الدول الأعضاء الاجتهاد في ضرب المثل في عدم الاعتداء، وضبط النفس، واحترام سيادة القانون. ويرحب وفده بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة والمحكمة، وبخاصة توفير الدعم اللوجستي للعمليات الميدانية، وتقديم المستندات إلى المدعي العام ومحامي الدفاع، ويتعين استمرار تطوير هذه الصلة دعما لشرعية المحكمة. ويجب في هذا الشأن على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدولة التي تحيل الحالات إلى المحكمة التأكد من توفير الدعم الملائم باستمرار.

٩٢ - غير أنه يتعين على الدول التسليم بأنها تتحمل المسؤولية الأولى والأساسية عن تطوير القدرات الوطنية على التحقيق والمحاكمة في الجرائم الدولية الخطيرة. وعليها التعاون في صوغ برامج التطوير التي تتضمن مبادرات لتحقيق

أدخلت على نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان (تعديلات كمبالا): ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أودعت صكوك تصديقها على التعديلات. وستشارك حكومتها مع حكومة لختنشتاين في استضافة حلقة دراسية إقليمية عن التصديق على تعديلات كمبالا وتنفيذها في عام ٢٠١٤. وتدعو حكومتها الدول إلى التصديق على نظام روما الأساسي وتعديلاته إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، تدعينا لسيادة القانون وتأسيسا لعصر من المساءلة.

٨٨ - السيد فام كوانغ هيو (فييت نام): قال إن الالتزام بسيادة القانون هو الأساس القانوني للتصدي الجماعي للتحديات العديدة التي يجابهها المجتمع الدولي. ومن المهم للغاية تحقيق سلام دائم، وتوفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وهذا يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. على أن جهود المجتمع الدولي لتعزيز سيادة القانون يجب أن تركز على مبادئ تساوي الدول في السيادة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والسلامة الإقليمية.

٨٩ - إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتقدم في التحول من تجمع إقليمي فضفاض إلى منظمة تقوم على قواعد ولها شخصيتها القانونية الخاصة بها، ولذلك فقد كرست سيادة القانون في ميثاقها باعتبارها من مقاصد المنظمة ومبادئها. وتشترك فييت نام، باعتبارها عضوا في الرابطة، في الجهود المبذولة للعمل، في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، على إنشاء جماعة داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا تكون متماسكة سياسيا، ومتكاملة اقتصاديا، ومسؤولة اجتماعيا. وستسعى هذه المنظمة إلى التصدي بفعالية للتحديات الإقليمية والدولية، حفاظا على السلام والاستقرار والأمن البحري في المنطقة. وفي هذا الصدد يشدد وفده على أهمية التنفيذ التام للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، والإبرام المبكر لمدونة للسلوك في منطقة بحر الصين

والنمو، وتحظى بأفضل احترام عندما يتاح للناس المجاهرة بحقوقهم. ومع تقدم تونس في التحول الديمقراطي، فإن الحكومة ملزمة باعتماد دستور يكرس الطابع المدني للدولة ويرسي أسس النظام الديمقراطي. وسيادة القانون على الصعيد الدولي هي حجر الزاوية للتعيش السلمي والتعاون بين الدول. وتتيح سيادة القانون للإجراءات التي تتخذها الدول إمكانية التنبؤ والمشروعية، وتدعم تساويها في السيادة، وتوجد بينها الثقة والاطمئنان المتبادل.

٩٦ - ويرحب وفدها باختيار موضوع سيادة القانون وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية للتركيز عليه في مداولات اللجنة بشأن هذا البند في الدورة الحالية. إن التحديات العديدة والمتراكبة التي تواجه المجتمع الدولي تتطلب الآن، أكثر من أي وقت مضى، إدراج مبادئ سيادة القانون في إدارة العلاقات الدولية، وفي آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية الواردة في الميثاق، والتي تشمل التفاوض، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسويات القضائية، واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية، أو غير ذلك من الوسائل السلمية. وتتضح فعالية هذه الآليات من حجم العمل الهائل الذي يقوم به مبعوثو الأمم المتحدة وممثلوها الخاصون وبعثاتها السياسية، والذي كانت له أهميته الفائقة في تخفيف التوترات والتفاوض على التسويات. إن تزايد عدد القضايا المعروضة على المحاكم والهيئات القضائية الدولية، ومنها محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار، يشهد أيضا بتقدير الدول الأعضاء لهذه المؤسسات.

٩٧ - ومع ذلك فإن الحاجة ما زالت تدعو إلى تحسين وتطوير الاستفادة من آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. والوساطة على سبيل المثال أداة واعدة وفعالة من حيث التكلفة؛ وعلى الدول الأعضاء تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على الاشتراك في الوساطة، وتعبئة الموارد المخصصة للوساطة، والسعي إلى تحقيق التوازن بين الجنسين

العدالة. ولا غنى عن إقامة العدل لتحقيق التنمية المستدامة والأمن في أي مجتمع بعد انتهاء النزاع، لأن الإفلات من العقاب يهيئ تربة خصبة لتجدد النزاع ويؤلّد عدم الاستقرار. إن استمرار الملاحقة القضائية، سواء محليا أو دوليا، هو أنجع وسيلة لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية.

٩٣ - ويرحب وفده بالتقرير الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣ عن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمعنون "شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة"، الذي يسلم بأن المؤسسات المتجاوبة التي تعزز سيادة القانون واللجوء إلى العدالة تساعد في تهيئة الانتقالات التحويلية اللازمة لدعم التنمية، وبناء السلام، وإقامة مؤسسات فعالة وعلنية وخاضعة للمساءلة تخدم الجميع. وعلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تتطرق إلى العدالة، والمساواة والإنصاف، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون.

٩٤ - إن سيادة القانون مبدأ أساسي للحكم يكفل العدالة باعتبار جميع الأشخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين تطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل. إن احترام سيادة القانون على الصعيد الوطني يدعم الامتثال للمبدأ في العلاقات الدولية. وعلى الصعيد الدولي تتيح سيادة القانون للإجراءات التي تتخذها الدول إمكانية التنبؤ والمشروعية، مما يشكل إطارا أساسيا لممارسة هذه العلاقات.

٩٥ - السيدة زروق بوميزة (تونس): قالت إن على اللجنة الاستفادة من الزخم الذي ولّده الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون، والسعي إلى إيجاد روابط بين سيادة القانون وركائز الأمم المتحدة الثلاث. إن سيادة القانون على الصعيد الوطني ضرورية للديمقراطية والاستقرار

القضائية للمنازعات القانونية يجب ألا يعتبر عملاً غير ودي بين الدول. إن الفلبين ملتزمة بسيادة القانون وبنهج يقوم على قواعد لتسوية المنازعات، وتشترك في إجراءات الوساطة والتحكيم للمساعدة في حل المنازعات البحرية وتوضيح الاستحقاقات البحرية في المنطقة. وتدعم الفلبين أيضاً الإبرام المبكر لمدونة للسلوك تتعلق بالمناطق الاقتصادية الخالصة والمناطق المتاخمة للدول الساحلية في المنطقة.

١٠١ - إن الاستحقاقات البحرية للدول الساحلية تقتصر على ما ورد منها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا يجوز لأي بلد التقدم بمطالبات بحرية مكلفة ومبالغ فيها خلافاً للقانون الدولي، ولا سيما الاتفاقية. إن تسوية هذه المنازعات بالوسائل السلمية، في اتساق مع سيادة القانون، هي الطريقة الوحيدة التي تتبع. إن معظم البضائع التجارية التي تنتقل من قارة إلى أخرى تتحرك عبر أو قرب المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية في المنطقة. إن حرية أعالي البحار ضرورية للسلام العالمي ولا استقرار الاقتصاد الدولي.

١٠٢ - وعلاوة على الشواغل الاقتصادية، فإن حكومته تتطلع أيضاً إلى تسوية بالوسائل السلمية ونظام بحري دائم مفيد للجميع. وقد وفّت الحكومة بالتزاماتها فيما يتعلق بدعم الاتفاقية. ومن المهم لجميع الدول الإسهام في إرساء السلام والنظام والاستقرار والقدرة على التنبؤ في البحار؛ ومن شأن توضيح القواعد والاستحقاقات البحرية أن يفيد جميع أصحاب المطالبات والمجتمع الدولي ككل. وفي الفترة من عام ١٩٨٨ وحتى تحديد إجراءات التحكيم في عام ٢٠١٣، استنفدت جميع السبل الدبلوماسية والسياسية الثنائية من أجل التفاوض على تسوية المنازعات البحرية. إن ترك المنازعات تتفاقم لعدة أعوام سيؤدي إلى استمرار الشكوك، وهذا مسلك لا يمكن الدفاع عنه.

في وظائف الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لما كانت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي الأقدر على تحديد الأزمات مبكراً، فإن صلاحها بالأمم المتحدة يجب أن تتوطد، من أجل إيجاد آليات مشتركة لمعالجة حالات الأزمات وتعبئة الموارد المطلوبة. وهذه المسألة جديرة باهتمام أكبر من اللجنة في المناقشات المقبلة.

٩٨ - السيد كاباكتولان (الفلبين): قال إن وفده يجدد دعمه للإعلان المتعلق بسيادة القانون الذي يشدد على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ودور المحاكم الدولية، والتساوي في السيادة، والمساواة بين المرأة والرجل، ويحدد أولويات مكافحة الإرهاب والفساد. ويسلم الإعلان بأن منظومة الأمم المتحدة تمتلك المؤسسات وأساليب العمل والعلاقات اللازمة لجعل سيادة القانون مهمة للسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

٩٩ - إن سيادة القانون على الصعيد الوطني أداة للعدالة والتنمية. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً أساسياً في دعم بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات. وقد تمخضت الشراكات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية عن إنجازات في مجالات الحكم الرشيد، بما في ذلك ردع الفساد، والتحقيق السريع للعدالة التريهة. وهذه الشراكات تدعم أيضاً النمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين والمستدامين، وتسوية المنازعات الداخلية بالوسائل السلمية، ومنها النزاع بين حكومة الفلبين وجبهة مورو الوطنية للتحرير.

١٠٠ - إن جميع الدول الأعضاء خاضعة للفقرة ١ من المادة ١ من الميثاق التي تدعو إلى حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وللфصل السادس الذي يحدد الآليات ذات الصلة المتاحة للدول الأعضاء. وكان ذلك هو الأساس المنطقي لإعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لعام ١٩٨٢، الذي ورد فيه أن اللجوء إلى التسويات

١٠٦ - ومما يدعو إلى التفاؤل التقدم الذي تحقّقه المحاكم الجنائية المخصصة والمحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ العدالة الجنائية الدولية. وتهتم كوستاريكا بوجه خاص بالتصديق العالمي على نظام روما الأساسي. ويتعين على الأمم المتحدة، في مكافحتها للإفلات من العقاب، إعطاء الأولوية للتمويل الكافي للمحكمة وآليات تصريف الأعمال المتبقية في المحاكم المخصصة. ويجب أيضا على الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التقيد بالتزام راسخ ونشط باستقلالية المحكمة، ضمانا لفعاليتها. وهذا يشمل منع أي اعتبارات سياسية من التدخل في وظيفة المحكمة التي هي قضائية بشكل بات، أو تحريف الولايات التي وافقت الدول الأطراف على احترامها.

١٠٧ - إن الدول التي تسعى إلى دعم سيادة القانون تهيئ لمواطنيها أحوالا معيشية أفضل. وعندما ينشئ المجتمع هيئات تشريعية فعالة وتمثيلية، ويسن قوانين عادلة، ويحقق المساواة الشاملة، ويوجد محاكم مستقلة، ويتيح اللجوء المنصف إلى العدالة، ويقبل التنوع ولا يسمح بالفساد والإفلات من العقاب، تتسارع تنميته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن كوستاريكا، وهي ديمقراطية مسالمة لا تملك جيشا، لن تستطيع البقاء في سلام وهدوء بدون الضمانات التي يوفرها احترام سيادة القانون وفعالية الآليات المتعددة الأطراف.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.

١٠٣ - ولا غنى عن سيادة القانون لتحقيق القدرة على التنبؤ والاستقرار للتنمية البشرية الوطنية والدولية. وسيادة القانون ترسي العلاقات بين البلدان على أساس الاحترام والتساوي في السيادة، وتعد لازمة لازدهار السلام والأمن. إن نظرة حكومته إلى الأمم المتحدة تستند إلى دستور الفلبين، الذي ينص على سياسة خارجية ترمي إلى السلام، والمساواة، والحرية، والتعاون، والصداقة مع جميع الأمم.

١٠٤ - السيدة غيلين - غريو (كوستاريكا): قالت إن وفدها يهتم كثيرا بجهود منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وبالتزام الأمانة العامة بمتابعة الإعلان المتعلق بسيادة القانون. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جدير بتنويه خاص لدوره النشط في تعزيز الإدارة الرشيدة، في الوقت الذي تقوم فيه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بتزويد نصف البشرية الأكثر تهميشا بالأدوات البالغة الأهمية من أجل تمكينهن وزيادة مشاركتهم في العملية الإنمائية والسياسية. ويرحب وفدها بالإدراج التدريجي للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في مبادرات سيادة القانون. إن حكومتها، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ملزمة بالتأكد من أن عملية الاستعراض الدوري الشامل تتم بشكل موضوعي لا سياسي بناء.

١٠٥ - وفي عام ١٩٧٣ قبلت كوستاريكا والتمست اختصاص محكمة العدل الدولية، التي هي الكيان الرئيسي المسؤول عن تحقيق العدل والوفاء بالتزامات بموجب القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ومن المهم ملاحظة أن دور المحكمة قضائي لا سياسي، وأنه لا بد من التزول على حكمها، بنص المادة ٩٤ من الميثاق. والامتنال التام لا يقتضي فقط احترام أحكام المحكمة، بل أيضا احترام تدابيرها المؤقتة. وتقدر حكومتها أيضا دور المحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري.